

رائف زريق*

القائمة العربية المشتركة:

سؤال الوحدة والاختلاف

لجميع الأحزاب استمرار تمثيلها على ما هو عليه في الحد الأدنى، هو إلى حد معين مؤهل أيضاً لإرجاء بعض الحسابات الداخلية في الأحزاب، وتأجيل البت في بعض الصراعات الداخلية.

وإلى جانب الأسباب الذاتية النفعية لهذا التحالف، فإنه يبدو أن الأحزاب استشعرت تملل الشارع الفلسطيني في الداخل الذي أرهقته المنافسات الحزبية من ناحية، وشعور تلك الأحزاب بأنها تقف في هذه الفترة أمام حكومة يمينية إسرائيلية موعلة في العنصرية، وتستهدف الوجود الفلسطيني في الداخل برمته وتضع علامة سؤال كبرى على وجوده وحقوقه، من ناحية أخرى. وبناء عليه، فإن اجتماع المصلحة الحزبية مع المصلحة الوطنية سهّل الوصول إلى هذه القائمة وتشكيلها.

الوحدة والاختلاف

بعد عقود من هيمنة الحزب الشيوعي والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة على العمل السياسي لدى الفلسطينيين في الداخل، شهد العقدان الأخيران حضور

شكلت الأحزاب الناشطة والمركزية داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل قائمة انتخابية مشتركة لخوض الانتخابات الإسرائيلية، وتضم هذه القائمة تمثيلاً عن الأحزاب والحركات التالية: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ التجمع الوطني الديمقراطي؛ الحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي؛ الحركة العربية للتغيير. ويشار إلى أن القائمتين الأخيرتين كانتا قد شاركتا في أكثر من انتخابات سابقة ضمن قائمة واحدة سُميت "القائمة الموحدة"، والتي ضمت، فضلاً عنهما، تمثيلاً للحزب الديمقراطي العربي، وإن لم ينجح هذا الحزب في دخول الكنيست في الانتخابات السابقة نظراً إلى أن القائمة حصلت على أربعة مقاعد فقط (٣ منها للإسلامية، و١ للحركة العربية للتغيير). وتعددت الأسباب التي جاءت بالقائمة المشتركة وساهمت في ولادتها، وربما على رأس تلك الأسباب، قرار الحكومة الإسرائيلية رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪، الأمر الذي هدد قدرة أي من تلك الأحزاب على خوض الانتخابات وحده، وفرض عليها ضرورة التحالف.

إن تحالفاً من هذا النوع، عدا ضمانه

* كاتب وأكاديمي فلسطيني.

هذه الانتخابات، وهذا سيعني موت الفكر والنقاش والعمل السياسي لدى الفلسطينيين في الداخل؛ الثاني، هو إيجاد آلية جديدة تعكس الاختلاف والتنوع والتعدد داخل هذا المجتمع، مثل إجراء "برايمرز"، أو إجراء انتخابات مباشرة للجنة العربية الفلسطينية العليا، وتكون نتائج هذه الانتخابات هي الأساس الذي تُبنى عليه تشكيلة القائمة الانتخابية للكنيست.

في نهاية المطاف تقوم السياسة على التنافس، وخوض الانتخابات في قائمة مشتركة ربما يؤدي إلى تخفيف حدة التنافس بين الأحزاب، وبالتالي إلى نوع من العزوف عن السياسة، وذلك بعكس ما توخاه أولئك الذين شكلوا القائمة المشتركة. كما أن القائمة المشتركة تواجه تحديات عديدة مرتبطاً بعضها ببعض، أهمها اثنان:

التحدي الأول هو كيفية تطوير آليات عمل مشتركة خلال الانتخابات وبعدها تتجاوز الراهن الانتخابي إلى محاولة ترسيم أفق عمل مشترك ووحودي طويل الأمد. وفي هذا السياق يمكن القول إن هناك قضايا مطلوبة وسياسية تتفق عليها جميع الأحزاب، وهي مؤهلة لأن تكون أساساً لعمل مشترك على المدى البعيد. إن الإخفاق في التنسيق والعمل المشترك من شأنه أن يتردد على الأحزاب في مراحل لاحقة، لأن مشروع القائمة المشتركة سيبدو مجرد إجراء يهدف إلى حل مشكلة نسبة الحسم ليس إلا (وهو أمر شرعي طبعاً، لكن الجمهور يتوقع أكثر من ذلك)، الأمر الذي ربما يزيد الفتور بين الأحزاب وجمهور المصوتين.

التحدي الثاني، والمرتبط عضوياً بالتحدي السابق، هو تحدي الاختلاف والصراع الفكري والأيدولوجي وكيفية الحفاظ عليه. فكما أن الخلافات

خطاب إسلامي متمثل في الحركة الإسلامية، وخطاب متأثر بالفكر القومي ومتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي.

لقد شكلت انتخابات الكنيست الإسرائيلية على مر السنين المسرح الأساسي للتنافس السياسي بين هذه الأحزاب، ولعرض طروحاتها ونيل ثقة جمهور الناخبين. وإذا استثنينا الحركة الإسلامية، فإنه يمكننا المجازفة بالقول إن الجبهة الديمقراطية والتجمع الوطني والحركة العربية للتغيير هي أحزاب قائمة كي تخوض انتخابات الكنيست (حتى إن صرحت غير ذلك في بعض المناسبات)، الأمر الذي يجعل الانتخابات الرئاسية التي تتنافس عبرها الأحزاب السياسية، وهي المعركة السياسية التي يتم ترسيم الحدود من خلالها، وعلى رعاها تجري حسابات الربح والخسارة.

وإذا كانت القائمة العربية المشتركة التي تشكلت لخوض انتخابات الكنيست تعبّر عن المواقف المشتركة، وعن تغليب عامل الوحدة في السياسة العربية الفلسطينية، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو سؤال "الاختلاف": ما هي الآلية التي تصنع الاختلاف، وما هي دينامية تعريف الخلافات الداخلية، وكيف يجري التعبير عنها، وكيف تنعكس قوة التيارات والتوجهات المتنوعة داخل المجتمع العربي الفلسطيني؟

إن الادعاء أن كل جسم سياسي سيحافظ على مبادئه وتنظيمه لا يشكّل جواباً كافياً على الأسئلة المطروحة. لقد تمّ تشكيل القائمة في هذه الانتخابات بناء على موازين القوائم التي أفرزها التنافس في الانتخابات السابقة، والسؤال هو عن الكيفية التي سيتم بموجبها تشكيل القائمة في الانتخابات المقبلة. هناك احتمالان: الأول، أنها ستشكّل بناء على موازين القوى في

اليهودي - العربي المشترك، وهل يقبل يهود الحزب بالشراكة حتى لو لم يكن لهم تمثيل في الكنيست؟ ثم ألا يعني ذلك بقايا هيمنه يهودية؟

النموذج الثالث هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي راح بين خطاب قومي يؤسس تنظيم الذات قومياً، وبين قبول التعاون والعمل العربي - اليهودي المشترك، لكنه لم يطور ذلك، ولم يبذل جهداً في هذا الاتجاه، وتنازل إلى حد بعيد عن العمل في الساحة الإسرائيلية، وإن كان من الناحية الفكرية على استعداد لذلك. ويشار إلى وجود شخصيات يهودية في قائمته الانتخابية للكنيست، وإن لم تكن في مواقع متقدمة. أمّا النموذج الرابع فهو "القائمة الموحدة والعربية للتغيير" التي أراحت نفسها من هذا العناء وحددت هويتها بأنها عربية إسلامية، وأضيف هنا، أن ذلك كان ضمن إطارها الإسرائيلي. فكما أنه من غير المنطقي أن تشارك هذه القائمة قائمة أخرى موجودة في الكنيست الإسرائيلي وتنوي التأثير في الساحة العامة الإسرائيلية، ولها عضوية في مختلف لجان الكنيست، فإن من غير المنطقي ألا يكون لها موقف بشأن المجتمع الإسرائيلي برمته، وألا يكون لها شراكات معينة، وإن تكن محدودة في الشارع اليهودي.

تبدو مسألة الشراكة العربية - اليهودية، مع مرور السنين، أصعب وأصعب، وتصل في بعض الحالات إلى نوع من البهلوانية السياسية. فالصعوبة لا تكمن في إيجاد مواقف سياسية يتفق عليها الأطراف، بقدر ما تكمن في اللغة، والتاريخ، والرواية، والسياق، والهّم. وعليه، على الرغم من الحاجة إلى الوجود في الكنيست، فإن هناك صعوبة حقيقية وجدانية في كثير من

الأيدولوجية قد تكون عائقاً أمام العمل المشترك، فإن الإفراط في التشديد على البرنامج السياسي المشترك ربما يؤدي إلى طمس الخلافات الفكرية والأيدولوجية. وعليه، فإن التحدي الآخر هو كيفية الحفاظ على نقاش فكري وأيدولوجي حيوي وناضب.

إن سؤال صناعة الاختلاف يجب أن يبقى حاضراً، لأنه من دون الإجابة عنه تكون القائمة المشتركة مجرد جواب صحيح عن سؤال خطأ.

سؤال الشراكة العربية - اليهودية

تاريخياً، يمكن الحديث عن عدة نماذج للعمل المشترك. أولها نموذج مابام واليسار الصهيوني الذي كان فيه وجود عربي، لكنه كثيراً ما اعتبر نفسه حزباً صهيونياً أولاً وأخيراً، وبالتالي فإن هذا النموذج لم يصمد طويلاً.

النموذج الثاني هو نموذج الحزب الشيوعي والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي ترى نفسها حزباً إسرائيلياً يعمل في الساحة الإسرائيلية أولاً وأخيراً، وبالتالي من غير الممكن عدم التعامل بجدية مع المجتمع اليهودي. لقد حرص الحزب الشيوعي على وجود مرشحين يهود في قائمته كجزء من استراتيجية عمله وهذا أمر يسجل له، لكننا يجب أن نشير إلى أنه حدث تراجع كبير في تصويت اليهود للحزب في العقود الأخيرة، والأصوات لا تكاد تصل إلى بضعة آلاف. والبعض في الحزب يعتبر هذه الشراكة موقفاً مبدئياً بغض النظر عن عدد المصوّتين، لكن السؤال يطرح نفسه عمّا إذا كانت الشراكة تشترط أن يكون هناك عضو كنيست يهودي كشرط للعمل

لم يستوعب أن الحديث يجري عن انتخابات الكنيست الإسرائيلية، وليس عن برلمان عربي.

وللحقيقة نسجل، فإن وجود مرشح يهودي من جانب الجبهة (دوف حنين) لم يشكل أي عائق، ولم يعترض على ذلك أحد من الأحزاب، لكن هذا في اعتقادي ليس هو السؤال. السؤال هو: لماذا لم تفكر بقية الأحزاب في الاتفاق على مرشح يهودي آخر في القائمة، غير صهيوني طبعاً، يمثل بوجوده رسالة إلى المجتمع الإسرائيلي اليهودي برمته؟ إن إبقاء موضوع المرشح اليهودي موضوعاً داخلياً للحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية، من دون أن تخوض فيه الأحزاب الأخرى وتناقشه، وإن كان مفهوماً، هو أمر غير موفق.

الكنيست ليس برلماناً عربياً

حين يذهب المواطن العربي الفلسطيني للتصويت للكنيست الإسرائيلي فإنه يفعل ذلك بصفته مواطناً إسرائيلياً. فصفة المواطن تعطيه الحق في الإدلاء بصوته، لكن فلسطينيته ستقوده إلى التصويت للقائمة المشتركة. أي أن علاقته بالمواطنة كأساس للحق ضرورية منطقياً، أمّا هوية القائمة التي سيصوت لها فعرضية منطقياً. هناك عرب قد يصوتون لأحزاب صهيونية، كما أن هناك يهوداً ربما يصوتون للقائمة العربية المشتركة، أي أن التصويت هو إنتاج للذات السياسية إسرائيلياً، وممارسة لحق المواطنة الإسرائيلي. أقول ذلك ليس مناكفة لأحد، ولا دعوة إلى مقاطعة الانتخابات، لكن من أجل الإشارة إلى الصعوبة الكبرى التي تواجهها الأحزاب في إعادة بناء لجنة المتابعة العربية واختيار رئيسها، في مقابل السهولة

الأحيان. لقد طفا موضوع الشراكة اليهودية مرة أخرى عند تشكيل القائمة المشتركة، فهناك من يعارض القائمة المشتركة مدعياً أن هذا التحالف من شأنه أن يمس بالشراكة العربية - اليهودية، وأنا لا أفهم كيف يتم الافتراض أن وحدة الأحزاب العربية تعني بالضرورة انتقاصاً من العمل العربي - اليهودي المشترك. إن هناك بعض الأصوات، اليهودية وغير اليهودية، التي تعارض القائمة المشتركة لأنها لا ترغب - أو لا ترى أهمية - في اجتماع الأحزاب العربية في قائمة موحدة، فتكون الشراكة العربية - اليهودية هي الحجة التي يلجأ إليها هؤلاء. وهنا يجب توضيح الفرق في المفهوم بين مقولتين: الأولى هي أن تتحد الأحزاب العربية، أي أن تخوض الانتخابات في قائمة موحدة؛ الثانية أن تكون الأحزاب العربية وحدها، لأنها تستطيع أن تتوحد من دون أن تكون وحدها. فوحدة الأحزاب العربية لا تعني بحد ذاتها إقصاء شركاء يهود، كما أن الشراكة العربية - اليهودية لا تعني بأي حال من الأحوال استبعاد العمل العربي الموحد.

إن اليهودي الذي يشترط تفرقنا وانقسامنا كي يعمل معنا، هو يهودي لم يستوعب واقع أن العرب الفلسطينيين هم مجموعة قومية مضطهدة خسرت مشروعها السياسي التاريخي الجماعي الذي أُقيمت على أنقاضه الدولة الإسرائيلية.

إن العرب الفلسطينيين هم مجموعة قومية وليسوا مجموعة من المواطنين المهتمين الذين يجري التمييز ضدّهم، ولذا، فإن من حقهم أن يتوحدوا. أمّا العربي الذي يرغب في دخول الكنيست مشروطاً عدم وجود أي يهودي في قائمته، فهو شخص

الجسم أحزاب متعددة، بعضها يؤيد المشاركة في انتخابات الكنيست، وبعضها الآخر يعارضها.

هناك في رأبي سبب وجيه للتخوف من أن تتحول القائمة المشتركة إلى جسم تمثيلي أو أن ترى نفسها كذلك. وبالتالي، فإن تشكيل القائمة المشتركة ربما يكون خطوة على حساب ترتيب وإعادة تنظيم لجنة المتابعة، أو إقامة جسم تمثيلي جديد يجمع مجمل الفلسطينيين ويعيد إنتاج ذاتهم الجماعية.

إن حلول القائمة المشتركة مكان

لجنة المتابعة سيفضي إلى حرمان مجموعات مثل حركة أبناء البلد والحركة الإسلامية - الجناح الشمالي، والتي لا تشارك في انتخابات الكنيست، من حقها في التمثيل. وفي هذه الحالة، فإن هذه الأحزاب والحركات ستردّ على هذا التحدي، وقد يكون ردها الدعوة إلى مقاطعة

انتخابات الكنيست، وعندها يتم شق الشارع الفلسطيني في الداخل بين مؤيدي المشاركة في الانتخابات ومعارضها.

وثمة أهمية قصوى في ألا تستأثر

القائمة المشتركة بعملية التمثيل، وأن نعي محدودية دورها التمثيلي، وأنها في نهاية الأمر ليست سوى قائمة سياسية انتخابية تعمل تحت سقف الكنيست. ■

النسبية التي تم فيها الوصول إلى القائمة المشتركة.

إن الكنيست يمثل جمهور المواطنين في إسرائيل، بمعنى أنه يعكس مواقف هذا الجمهور وخياراته السياسية. أمّا القائمة المشتركة فتمثل مواقف معينة داخل المجتمع الإسرائيلي، هي مواقف المجتمع العربي الفلسطيني في أغلبيته، ومجموعة من اليهود الديمقراطيين.

والقائمة ليست جسماً تمثيلاً بحد ذاته،

وإنما هي قائمة ضمن جسم تمثيلي هو الكنيست. أمّا إذا كان العرب الفلسطينيون في الداخل يرغبون في إقامة جسم تمثيلي خاص بهم، فعليهم أن يبنوا جسماً يكون موازياً للكنيست من حيث طبيعته التمثيلية، وهذا الجسم قد يكون عبارة عن انتخاب مباشر للجنة المتابعة العربية، أو أي لجنة أخرى ذات طابع تمثيلي.

يستطيع هذا الجسم التمثيلي (لجنة

المتابعة العربية) في حال إقامته، أن يكون مكاناً تتمثل فيه جميع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة، من دون أن تضطر إلى المشاركة في انتخابات الكنيست. كما أن حق التصويت في هذا الجسم ينبع من الانتماء وليس من الموقف، وبالتالي، يحق لكل فلسطيني أن يصوت. وتتنافس في هذا